هل ما حدث في مصر ردة عن الديمقراطية ؟

أفق أولوتاش
باحث سياسي

مقدمة:

يُعدّ انسحاب مبارك الصامت، من السلطة في مصر نقطة تحول عميقة في التاريخ الحديث. لكن سقوط مبارك لا يعني تغييرًا ممنهجًا لبنية الدولة العميقة في مصر؛ حتى إن القوى الدولية كانت تقرأ هذا جيدًا، وأخذت موقفها خلال المرحلة الانتقالية في مصر على هذا الأساس. فمهما أطلق على يوم 11 فبراير أنه يوم"سقوط النظام المصري"، إلا أنه لا يُعدّ إشارة إلى كسر بنية النظام من الأساس؛ وقد كان لاستمرار السلطة العسكرية في الحكم 18 شهرًا دور في تأكيد هذا التصور.

تعاملت الدولة العميقة مع التطورات المفاجئة؛ وكان على رأس تلك التطورات وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم. ففوز الإخوان في الانتخابات الأولى لم يشكل خطرًا على النظام القديم؛ لأنه كان يتحكم في مجريات الأمورمن خلال وصاية الشرطة والقضاء وداعميهم.

لقد أعطت الأطراف الممثلة للنظام القديم إشارة البدء منذ اعتلاء مرسي سدة الحكم ؛ فلم تسمح بتفعيل الديمقراطية في مصر ووقفت أمامة بقوة ، بل وسدت الطريق، في وجه الرئيس محمد مرسي وحزب الحرية والعدالة الذين وصلوا بانتخابات ديموقراطية.

حين ننظر إلى التدخلات التي قام بها النظام القديم، لإفشال التحول الديموقراطي، سواء مثَّلت هذه التدخلات «ديموقراطية مؤلمة» أو كانت «استمرارًا لدولة العسكر والقضاء»، نراها تتلخص في خيارين: الأول هو «الاضطرابات السياسية»، والخيار الثاني هو قرارات النخبة البيروقراطية التي استهدفت عرقلة أي إجراءات تستهدف دمقرطة النظام.

ويمكن تلخيص تلك الحملات ضد العملية الديمقراطية في الآتي.

1 – حل البرلمان

يثير حلّ البرلمان النقاش للإجابة

رؤية تركية
2013 - 6
18 - 13

عن سؤال مهمّ ؛ مَن الأكثر ديمقراطية: ليبيرالي يصفق لحلّ البرلمان المنتخب، أم مرسي(رئيس) يحارب النظام القديم؟

قام المجلس العسكري بحلّ البرلمان المنتخب بعد قرار المحكمة الدستورية، وتم إفراغ مجلس الشعب الذي كان يعكس إرادة الشعب الحقيقية. كان هذا الأمر انقلابًا واضحًا على شرعية مستمدة من أصوات الشعب. ليس الغريب من عارضوا حلّ مجلس الشعب فهذا أمر بديهي؛ بل الغريب هم من صفقوا وباركوا هذا الأمر وهم من مدّعي الليبرالية والديمقراطية.

كان من أهم تلك الأسماء، «د. محمد البرادعي»، الذي أطلق على مرسي «الفرعون الجديد»، وذكر معلقًا على حلّ المجلس المنتخب أنه يجب احترام قرارات القضاء؛ كذلك «عمرو موسى»، الذي يُعدّ اسمًا قديمًا على الساحة المصرية، قال إن هذا القرار إيجابي لأجل استقرار مصر؛ كما رحَّب «حمدين صباحي» بهذا القرار.

2 - حل اللجنة التأسيسية للدستور وتقييد صلاحيات مرسي: تصفية مرسي من الصلاحيات

قبل بدء الانتخابات الرئاسية قام المجلس العسكري والقضاء ببذل كثير من الجهود لعرقلة انتخاب مرسي. حيث حُلّت اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، ثم أُصدرت حزمة قرارات لتقييد صلاحيات رئيس الجمهورية، قبل الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة. باختصار تم تجهيز الواقع ليكون الرئيس القادم (مرسي) زعيم دولة لا يملك مؤسسات يعمل معها ولا صلاحيات يتحرك بها؛ فلا دستور ولا برلمان. بجانب كل هذا كان هناك «أوليغارشية» بيروقراطية.

بعد الانتخابات الرئاسية بدأت الصفوف تتضح، ظهرت أمامنا كتلة تقف بجانب النظام القديم، «الفلول»، بأسماء مختلفة عما مضى. ومنذ هذا الوقت جرت الحرب بين الفلول والنظام الجديد في مصر.

قام مرسي بفتح الطريق من جديد نحو تأسيس الدستور بعد عزل المشير طنطاوي من قيادة المجلس العسكري. وخرج وقتها من عارض من الغرب والليبراليين، وقال إن هذا «انقلاب مدني» وإن هذه الخطوة بمثابة إسقاط مصر وجيشها. وكان هؤلاء يباركون أي خطوة تشابه خطوات حلّ المجلس أو أي خطوة تعطّل الديمقراطية التي لا يريدونها.

يجب كذلك التذكير بأن الليبراليين المصريين،ومؤيدي النظام القديم الذين وصفوا مرسي فرعونا بسبب صلاحيته المؤقتة كانوا يقومون بالمظاهرات يوميًّا، وكانوا يتحدثون بكل حرية في الإعلام، حتى إنه تم إحراق أكثر من 20مقرًّا من مقرات حزب الحرية والعدالة.

هذه الأشياء قد تجيب عن سؤال: مَن الأكثر ديمقراطية؛ ليبيرالي يصفق لحلّ البرلمان المنتخب؛ أم «فرعون» يحارب النظام القديم؟! غير أن هؤلاء حولوا كلّ المشكلات التي تعد عادية في عُرف المراحل الانتقالية لأي دولة إلى أزمة كبيرة.

المظاهرات المؤيدة لمرسي فاقت مليونية تمرد ولم يتحرك أحد لها ساكنًا.

هذا إلى جانب غياب البرلمان والسقوط الاقتصادي والأمني الذي تعاني منه مصر من تركات ورثتها عن النظام القديم. فالعلمانيون والليبراليون واليساريون الذين طالبوا بالديمقراطية في الشوارع صفّقوا لحلّ المجلس المنتخب ديموقراطيًّا. بات واضحًا إذن أنما عبروا عنه في الشارع من مطالب ديموقراطية هي فقط ستار لمصالح انتهازية وحرب على السلطة.

3 - بين الفلول والنظام الجديد وانتخابات الرئاسة

مع حسم الانتخابات الرئاسية لصالح د. محمد مرسي استطاعت مصر ولأول مرة أن يكون لها رئيس جمهورية مدني منتخب؛ ولأول مرة تحدث انتخابات رئاسية لم يكن معروف من سيفوز فيها. في المرحلة الأولى من الانتخابات كانت الملامح غير واضحة، لكن في المرحلة الثانية كان الصراع واضحًا بين الإخوان وأحمد شفيق ممثل النظام القديم.

رأينا في المرحلة الثانية من الانتخابات كيف بدأ الخطاب يتوجه إلى خطر الإخوان بدلًا من التحدث عن المستقبل؛ وبدأت التيارات الليبرالية والإعلام الغربي الحديث عن «الأخونة»! وأصبح الفوز في الانتخابات أخونة. وكانت كل تلك الحملات تستهدف قطع الطريق فعليًّا على الإخوان في انتخابات الرئاسة. وأصبحت كلمة الأخونة مصطلحًا متداولًا من قبل أن يستقر الإخوان في الحكم أصلًا.

بدأ د. محمد مرسي بعد وصوله إلى كرسي الرئاسة، خطوات سياسية للقضاءعلى النظام

القديم. فأخذ خطوة مهمّة في تحييد وصاية العسكر على السياسة. وحاول أن يقيم الإصلاحات في الوزارات التي تهم المواطن وترتبط به مباشرة .

بين مصر وتركيا

كان د. مرسي قد اتخذ قراره الخاص بسوريا؛ فتحرك بشكل جدى في القضية السورية، وكان تعاونه في هذه القضية مع الدول المعنية بسوريا ومستقبلها مفيدًا لها خاصة لكل من إيران والسعودية، حيث اقترح مرسي مبادرة مشتركة بين تركيا ومصر والسعودية وإيران لحلّ الأزمة السورية. كانت تلك المبادرة بالنسبة لإيران الفرصة الأخيرة للتخلص من دورها التخريبي الذي تلعبه في سوريا؛ وتمثل بالنسبة للسعودية فرصة لترك استمرار الحرب بالوكالة على حساب دماء السوريين. وكانت تمثل لتركيا الخطوة التي نادت بها من وجود مبادرة من المنطقة لحلّ الأزمة السورية.

اجتمع في مشهد الثالث من يوليو كلّ عناصر النظام القديم، من القضاء والشرطة ومحيط رأس المال مع حشد قُوى المعارضة، التي في الأصل لا يمكن أن تلتقي معها، واختتم بخطاب الجيش الأخير وإعلان ما أسمته النخب الإسلامية في مصر بـ «الإنقلاب»

بين تركيا ومصر تشابه تاريخي لا يمكن غض الطرف عنه. فالاستفتاء على الدستور الذي جرى بعد ثورة 25 يناير قوطع مثلما حدث في تركيا من قبل من التيارات الديمقراطية والليبرالية. عام 2002 تم منع»أردوغان»من الترشح للانتخابات بمعرفة القضاء، تمامًا مثلما حدث مع القيادي المعروف خيرت الشاطر. بالإضافة إلى تقييد الصلاحيات قبل انتخابات الرئاسة وحل المجالس المنتخبة، كلها تشابه تاريخي في الأحداث والواقع.

الجيش المصري الذي لا يحمل أيديولوجيا معينة ،وبعد فوز الإخوان في الانتخابات أصبحنا نسمع ما سمعناه في تركيا على مدى سنوات من الخطابات اللاواقعية، مثل «خطر الإسلاميين»، و»تهديد الأمن الوطني» وغيرهما.

انقلاب 3 يوليو

في الوقت الذي كانت المعارضة تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة بحجة فشل السياسة الاقتصادية وعدم إدارة البلاد بشكل جيد؛ كان مؤيدو مرسي يتحدثون عن ترك الأمر للآليات الديمقراطية وإعطاء الفرصة لمن جاء عن طريق الصندوق، فلا حق لأحد أن يطالب بانتخابات مبكرة.

فكانت المعارضة تقول إن الأزمات الاقتصادية وانخفاض موارد السياحة وابتعاد المستثمرين الأجانب وانخفاض قيمة العملة المصرية وازدياد أعداد المخربين «البلطجية» تسببت في نفاذ صبر الشعب، ويجب أن تكون هناك ثورة جديدة ضد مرسي.

وكان هدف حركة «تمرد» التي تزعمت الحراك هو مرسي وجماعة الإخوان المسلمين.

كانت المعارضة التي أخفقت في كل الانتخابات التي جرت بعد الثورة تدّعي أن الشعب المصري ينتظر نجاحات خارقة، ويريد حلّ المشكلات والأزمات، التي ترجع جذورها لعشرات السنوات، بشكل سريع. تلك المعارضة التي لا تملك خططًا واضحة لحلّ هذه الأزمات والمشكلات المعقدة في مصر–مهدت الطريق للجيش لتنفيذ انقلابه عن طريق الحملات الإعلامية الممنهجة.

لأول وهلة، يستدعي النظر للأطراف التي خرجت ضد مرسي ودعت للتوقيع لإسقاطها لتأمّل والتوقّف عندها؛ فوجود محمد البرادعي وحزب النور السلفي في نفس الكفة، بعد أن دارت حرب كبيرة بينهما عند وضع الدستور في قضايا الدولة الدينية والشريعة– مُريب. ويأتي على رأس الجهات الفاعلة لتمهيد الطريق للانقلاب رأس الكنيسة الأرثوذكسية ورأس الأزهر.فهو تناقض في التوجهات رغم الاختلاف الحاد في الواقع بين تلك الأطراف.

تحولات السلفية

وجود حزب النور السلفي في مشهد الثالث من يوليو ليس أمرًا مستغربًا. فالسعودية التي تتخذ موقفًا معاديًا للإخوان المسلمين دعمت الحركات السلفية في مصر ماليًّا أكثر مما دعمت سوريا منذ بدء الثورة. فكانت الصورة التي خرج بها المشهد أن ترى ممثل حزب النور السلفي خلف الجنرال عبد الفتاح السيسي. المعارضة التي كانت تطالب بالمشاركة في السلطة من منطق «الانتخابات لكم والسلطة لنا»؛ فالجيش أعطى المهمة للمعارضة المصرية، وأصبح المشهد تعاونيًّا بين جهات تدعي المدنية والجيش. ليس هذا فقط بل تسببت المعارضة في أحداث العنف الجارية في مصر طوال السنة الماضية بوقوفها بجانب النظام القديم وعملائه في الداخل.

الأخطاء التي وقع فيها مرسي واعترافه بها بنفسه كان سيحاسب عليها في الانتخابات القادمة؛ لكن المرحلة التي وصلت إليها مصر الآن مصدر خزي ليس لمصر فقط بل للمنطقة كلّها؛ وهذه الصورة المليئة بالخزي يجب أن يُحفَظ في الذاكرة جيدًا مَن تسبَّب فيها من تيارات وفواعل.

الفواعل الخارجية والربيع العربي

الفواعل الداعمة من الخارج من أمريكا وإسرائيل ومن الناحية الأخرى دول الخليج، تحاول بكل ما تملك تحطيم مكاسب الربيع العربي وإفشال التجارب الناتجة عن حراك الشعوب. فمنذ إسقاط مبارك وهي تدير الأزمات وتزيد من حدتها في مصر. أمريكا التي دائمًا ما وقفت بجانب الأنظمة القمعية لم يكن من السهل عليها أن تكسر تلك العلاقة، ويبدوا أنه كان علينا أن ندرك أن أمريكا لم تتخلَّ عن دعمها للأنظمة القمعية، بل عملت على خلقها من جديد .

السعودية كانت الأكثر قلقًا حول التغييرات في المنطقة مثل الولايات المتحدة. فترى السعودية أن من يهدد أمنها الخارجي هما إيران والإخوان المسلمون، فوقفت ضد ايران في سوريا وصارعت من أجل القضاء

على الإخوان في مصر.سعت السعودية بكلّ قوتها للقضاء على الإخوان وتأثيرهم في مصر. فكانت الداعم المالي للسلفيين المشاركين لليبراليين والتيار العلماني والفلول. أمريكا وإسرائيل والسعودية تعاونت لتحقيق المشهد القائم في مصر الأن . وتحويل الوضع في مصر كما حصل لحماس عام 2006 عندما فازت في انتخابات شرعية.

هل أخطأ الإخوان

على مدى السنوات السابقة كان الإخوان عنصرًامهمًا في المعارضة المصرية. كان الإخوان يرون أنهم سينجحون في إدارة المرحلة السابقة بسياسة قائمة على التصالح. ولكنهم، بعمقهم الذي يمتدّ على سنوات عدة وخبرات اكتسبوها طوال الثلاثين سنة الماضية، كانوا يستطيعون إدارة المرحلة بشكل أفضل لو تعاملوا بمنطق أفضل مما ساروا عليه؛ فمنذ اليوم الأول كان على الإخوان أن يعترضوا بصوت عال حين استُبعد خيرت الشاطر عن انتخابات الرئاسة، فعدم الاعتراض تسبب في حل المجلس، كان يجب استخدام الشارع منذ تلك اللحظة.

كانت المرحلة تحتاج إلى إصرار سياسي أقوى، هذا الإصرار كان سيخفّف من حدة تعاون المؤسسات التي تقبع تحت سيطرة النظام القديم. كان مرسي يحتاج إلى أن يستخدم اللغة التي يؤمن بها نظام الوصاية، وهي وضع حد لتحركاتهم. فكان على زعيم، بدون جيش وشرطة ودستور ومخابرات وبرلمان وبيروقراطية، أن يتخذ قرارات شجاعة، كان مجبرًا على ذلك ولم يكن لديه خيار.

عاشت مصر بعد ثورة 25 يناير التي لم يكن لها خطاب سياسي محدد توترات كثيرة، وهذا شيء طبيعي. وتسببت في تلك التوترات أطراف منها الإخوان وبعض الليبراليين، وهذا نابع في الأصل من قلة الخبرة، وأن النظام القديم ومن معه لهم تجربة سياسية امتدت على مدى أعوام.